

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٧٧

الجمعة، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أيارثون
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسن

جدول الأعمال

حماية المدنيين في الصراع المسلح

03-40270 (A)
0340270

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وداع السيد ممادي تراوري، الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن زميلنا الموقر السفير ممادي تراوري، الممثل الدائم لغينيا، حاضر معنا في هذه القاعة للمرة الأخيرة قبل أن يتولى منصبه المقبل الهام.

وأود بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أن أحيي السفير تراوري على إسهامه القيم في أعمال المجلس. إن مهاراته الدبلوماسية، التي أُحسن استغلالها أثناء رئاسته لمداولات المجلس الصعبة في شهر آذار/مارس، ونهجه المتسم بروح الزمالة، جعلت منه ممثلا بالغ الكفاءة لبلاده. وأكيد أنه سيواصل استعمال مهاراته في منصبه الجديد. وسنظل نذكر السفير تراوري بوصفه زميلا كان يسعى دائما إلى العمل في تعاون ووئام مع سائر أعضاء المجلس.

وإذ نودعه بحرارة، أتمنى له وأعضاء المجلس نجاحا وتوفيقا كبيرين في مساعيه المقبلة.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني العميق لكم، سيدي، على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إليَّ بالنيابة عن زملائي، الممثلين الدائمين في مجلس الأمن.

وبينما أستعد لترك منصبي، أود أن أقول إن إقامتي في نيويورك لمدة ١٠ شهور بصفتي الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة، ولا سيما هنا في مجلس الأمن، أتاحت لي التعرف إلى آفاق جديدة عمقت بلا شك معرفتي لتعددية الأطراف وأثرت خبرتي. ولا بد من التسليم بأن الفضل في ذلك يعود إلى التعاون القيم للغاية والدعم المستمر والنفيس اللذين حظيت بهما من كل زملائي، الذين أقدر مهاراتهم واحترافهم وخبرتهم وأعجب بها.

وهذه أيضا فرصة لكي أعرب عن خالص الشكر لأعضاء فريق الأمانة العامة في المجلس، الذين سمحت لي صداقتهم وسهولة الوصول إليهم وتفانيهم في عملهم، أثناء الفترة العصيبة للرئاسة الغينية للمجلس في آذار/مارس، بأن اضطلع بواجباتي. وكانت مشاركتي في أعمال مجلس الأمن مدرسة رائعة لي تمكنت فيها، خلال فترة قصيرة نسبيا، من اكتساب فهم أكبر للألغاز المعقدة التي ينطوي عليها حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذه التجارب التي لا تُنسى سترسخ في ذاكرتي إلى الأبد، ومن الواضح تماما أنها ستكون لي مصدرا دائما للرضا والتشجيع.

إن الأمل يحدوني في زيادة تعزيز وحدة المجلس، التي مرت باختبار قاس أثناء رئاستي في آذار/مارس، والتي عززها اتخاذ القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، بما يسمح للمجلس بأداء دوره كضامن للأمن الدولي وبالحفاظ على كامل مصداقيته. فهذا السبيل الوحيد، حسب اعتقادي، لإحياء ثقة المجتمع الدولي وتبديد الشكوك والانتقادات التي وردت من شتى النواحي ضد مجلس الأمن عقب اندلاع أعمال القتال في العراق.

وأود أن أؤكد للمجلس على أنني، حال عودتي إلى بلادي، لن أدخر وسعا حتى أضمن أن حكومتي التي لم تتخل أبدا عن مسؤولياتها، ستواصل أداء دور متعاظم في البحث عن الحلول السلمية لمختلف الأزمات، التي تبلي عواقبها الاقتصادية والإنسانية الوخيمة غرب أفريقيا ببلواها منذ أكثر من عقد الآن.

ولا يسعني إلا أن أشكر الأمين العام كوفي عنان وأن أشيد بشجاعته وحدة ذهنه وحسه القوي بالمسؤولية.

وأخيرا، أود أن أشيد بنائب الأمين العام، ووكلاء الأمين العام، وأعضاء مكتب الأمين العام، على سهولة الوصول إليهم وتفانيهم واتقانهم التام لأمور عملهم.

وإذ أتمنى لجميع زملائي كل الخير في مستقبلهم، أود مرة أخرى أن أشكرهم على صداقتهم، التي آمل في زيادة تعزيزها وإدامتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير تراوري على كلماته الطيبة الموجهة لنا جميعا ولزملائنا في الأمانة العامة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في الصراع المسلح

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كنزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أوشيما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود التذكير بالوثيقة S/2002/1300، المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كنزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. وأفهم أن السيد أوشيما هو أيضا يتكلم أمامنا اليوم في هذه القاعة للمرة الأخيرة، رغم أننا قد نلقاه في أطر أخرى. وكلنا نعلم أن السيد أوشيما ينهي عمله في الأمم المتحدة. فبالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أعرب عن امتناني العميق للجهود التي بذلها في منصبه الهام في ظل ظروف اتسمت بالحاجة المتزايدة إلى المساعدة الإنسانية في كل أرجاء العالم، ولحقيقة أنه أظهر مهارات دبلوماسية كبيرة وحسا عميقا بالإنسانية وصبرا وقدرة على التصدي للتحديات المعقدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوشيما.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لإحاطة مجلس الأمن عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وأقدر الالتزام الذي أبداه المجلس تجاه جدول أعمال حماية المدنيين بإيجاد حوار منتظم بشأن هذه المسألة المتزايدة الأهمية. وتقرير الأمين العام الأخير إلى مجلس الأمن (S/2002/1300)، الذي كان قد قدم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان التقرير الثالث بشأن هذا الموضوع، وقد أوجز الوسائل العملية التي يمكن عن طريقها للأمم المتحدة أن تعزز ثقافة الحماية وتنميتها. وهذه الإحاطة جزء من عملية الإحاطة نصف السنوية التي توفر للمجلس صورة مستكملة بشأن التقدم المحرز والتغييرات في بيئة الحماية.

في الوقت الحالي يتركز معظم اهتمام العالم على العراق والمشاق التي يواجهها السكان العراقيون. لكن ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن محنة المدنيين في حالات الصراع المسلح لا تزال تشكل مشكلة كبيرة وخطيرة في الكثير من بقاع العالم. ومن المحزن أن هذا العام شهد بعض أفظع أعمال العنف التي نفذت ضد مدنيين. وفي العام الماضي ثبتت قيمة بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع في توجيه الاهتمام

الدولي إلى الحالات التي تتعرض فيها حياة المدنيين إلى أكبر الخطر. وآمل أن تصبح هذه البعثات سمة راسخة في أعمال المجلس. كما آمل في أن الإطار الذي توفره حماية المدنيين سيساعد المجلس في تقييماته وسيقيم أساسا أكثر فعالية لحماية مناطق الصراع. وبعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفريقيا الوسطى وفرت دافعا كبيرا لمواجهة مسائل الحماية، وآمل في أن البعثة إلى غرب أفريقيا ستحقق الشيء نفسه.

وفي حالة كوت ديفوار، إن النتائج العملية لمشاركة المجلس المتزايدة في حماية المدنيين موجودة في القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣). ذلك القرار يعطي تفويضا صريحا لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكواس) ولفرنسا في كوت ديفوار بكفالة حماية المدنيين. وهو يعترف بالدور الفائق الأهمية لكفالة حماية المدنيين حيثما تستهدفهم بشكل متعمد أطراف الصراع التي أبدت في الظاهر عدم اكتراث تجاه مسؤوليتها في حماية المدنيين. وأدرك أن إدراج حماية المدنيين في مهمة قوات حفظ السلام ليس أمرا سهلا. ومع ذلك نواجه بصورة متزايدة حالات لا نجد لدينا فيها بدا سوى استطلاع ذلك الخيار، وليبريا آخر مثال على ذلك. لذلك آمل أن نكون أكثر قدرة على تزويد الأعضاء بالتحليل اللازم للتشجيع على اتخاذ الإجراء المناسب من جانب المجلس، عن طريق الصلة التعاونية الأوثق التي تتنامى بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي الجزء الأول من إحاطتي، سأوجز التقدم المحرز منذ تقديم تقرير مجلس الأمن الأخير للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي الجزء الثاني، أود أن استعرض عددا من الحالات الخاصة ببلدان معينة من حيث الموضوعات الأساسية الواردة في المذكرة (S/PRST/2002/6، المرفق). وفي ملاحظاتي الختامية، أود التعرض باختصار لبعض أوجه التقدم المحرزة خلال العامين الماضيين.

وكما يذكر أعضاء المجلس، إن التركيز الأساسي لتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠١ (S/2001/331) هو جعل ثقافة الحماية واقعا عمليا. وكما أدرك المجلس نفسه حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وقد أوجز التقرير ثلاثة نهج أساسية، والنهج الأول هو تطوير خطة عمل متفق عليها توزع المسؤوليات عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين الأولين للأمين العام بشأن هذا الموضوع. وتحاول خارطة الطريق هذه إيجاد التزام مشترك بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بجدول زمني للعمل. والعنصر الثاني هو إيجاد برنامج قوي لنشر المعلومات والدعوة مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية بشأن المبادئ والمسؤوليات ذات الصلة. والعنصر الثالث يتضمن إقامة أساس مشترك أقوى للتحليل والتقييم والاستجابة داخل منظومة الأمم المتحدة حول المذكرة التي اعتمدها المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وأنتقل أولا إلى مسألة خارطة الطريق. ولعل المجلس يذكر أن آخر تقرير للأمين العام قدم نصا مبدئيا لخارطة الطريق قسم الأعمال إلى مجموعات حسب الموضوع. ومنذ ذلك الوقت أصبح من السهل علينا تعريف خارطة الطريق وجعلها وثيقة عملية ذات حدود زمنية وذلك بإنشاء جهازين.

أولا، أنشأنا، داخل الأمانة العامة، فريقا تنفيذيا لحماية المدنيين برعاية اللجنة التنفيذية للشؤون التنفيذية التي أترأسها. وبالتوازي مع ذلك تم تشكيل فريق دعم لحماية المدنيين. وفي الأشهر الماضية التقى الفريقان عدة مرات وشرعا في تحديد المجالات الأساسية للمسؤولية. ويعتزمان الانتهاء من عملهما قبيل نهاية هذا العام، ونأمل في عرض نص نهائي لخارطة الطريق على مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وثانيا، تنفذ عملية نشر المعلومات والدعوة بين الدول الأعضاء والأطراف المعنية عن طريق سلسلة من حلقات العمل الإقليمية. وفي غضون العام الماضي عقدت ثلاث حلقات عمل تشمل الجنوب الأفريقي وشرق آسيا وأوروبا. وهذا العام عقدت حتى وقتنا هذا حلقتا عمل – إحداهما في غرب أفريقيا والأخرى في منطقة المحيط الهادئ. ومن المزمع عقد ثلاث حلقات عمل في غضون ما تبقى من هذا العام؛ وستعقد هذه الحلقات في أمريكا الوسطى واللاتينية وجنوب آسيا وفي الشرق الأوسط. وقد ثبت أن حلقات العمل هذه تشكل أساسا مفيدا للغاية في التعرف على الشواغل الإقليمية الرئيسية بشأن حماية المدنيين.

وحلقة العمل في غرب أفريقيا كانت أول حلقة عمل تعقد في منطقة صراع. وكما يعلم الأعضاء، ثمة حاجة عاجلة لتحسين الحماية في تلك المنطقة. لذلك ركزت التوصيات العملية على الآليات الجديدة لتأمين وصول المساعدات الإنسانية وفرز المقاتلين وفصلهم عن غير المقاتلين، وتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح، والرقابة على تدفق الأسلحة الصغيرة. وقد أبدت الدول الأعضاء في المنطقة التزاما باتباع هذه التوصيات عن طريق منظماتها الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومحفل جزر المحيط الهادئ أخذ على نفسه التزاما مماثلا في أعقاب الاجتماع الإقليمي الأخير لدول جزر المحيط الهادئ المعقود في أوائل شهر حزيران/يونيه في فيجي. وفي أعقاب حلقة العمل، شكلت جزر سليمان، التي عانت لسنوات من الصراع المدني، آلية للمدنيين تجمع القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني لمواجهة المشاكل. وقام عدد من البلدان المشاركة في حلقات العمل بالتشديد على ضرورة وجود برامج لتدريب المدربين في مجال حماية المدنيين، يمكن أن تساعد على شرح المذكرة على صعيد المجتمعات المحلية.

ونحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه من الدول الأعضاء لعقد حلقات العمل ونأمل أن يستمر هذا الدعم.

وعلاوة على هذا، من منطلق ضرورة استمرار الإبقاء على جدول أعمال الحماية، نظم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من الموائد المستديرة منذ عام ٢٠٠١. وفي أيار/مايو من هذا العام، عقد المكتب آخر مناقشة وهي التي استطلعت طريق تطبيق مبادئ الحماية على وطأة الإرهاب ومحاربة الإرهاب على السكان المدنيين في حالات الصراع المسلح، وهي مسألة كانت قد أثيرت في المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. والمناقشة التي قام بها ممثلو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية مختارة أعطت صورة عن مدى تعقيد هذه المسألة. وفي حين لم يتم التوصل إلى اتفاق عام بشأن كيفية التقدم في هذه العملية، هناك توافق في الآراء على ضرورة وجود سياسات لمحاربة الإرهاب وتدابير تتخذ وفقا لمبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان المعترف بها. وسنواصل متابعة هذه المسألة في الأشهر القادمة، ونحن ممتنون لحكومتي النرويج وسويسرا على دعمهما.

وأخيرا، تأسيسا على الإطار القانوني الدولي الحالي، ثبت أن المذكرة أداة هامة لإيجاد أساس مشترك أقوى للتحليل والتقييم بشأن المتطلبات والاستجابات الأساسية لحماية المدنيين داخل منظومة الأمم المتحدة في مجموعها. كذلك، استخدمت المذكرة بوصفها أداة في مجال إيجاد إطار تعاوني فعال للحماية على أساس مشترك بين الوكالات في بلدان مثل بوروندي وأفغانستان، ومؤخرا في العراق. هذا الاستخدام العملي للمذكرة يساعد أيضا على الإبلاغ والرصد المتزايدين والمنتظمين لمسائل الحماية في حالات الصراع.

أود أن أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من إحاطتي الإعلامية، مستعيناً بالمذكرة في تسليط الضوء على أنماط المخاوف الرئيسية فيما يتعلق بالحماية.

ولا يزال تقييد سبل الوصول أو انعدامها تماماً يشكل الشاغل الرئيسي في معظم مناطق الصراع في أرجاء العالم. وفي غرب أفريقيا، تزيد القيود الشديدة على سبل وصول المساعدات الإنسانية من معاناة السكان الذين يعانون بالفعل من الأذى الشديد. فهم محرومون من مياه الشرب، ومن المأوى، ومن المساعدات الطبية والأغذية، ومعرضون للهجمات العشوائية.

وأود أن أوجه اهتمام المجلس بصفة خاصة إلى الحالة الراهنة في ليبريا. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بشجاعة لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وموظفو الأمم المتحدة الوطنيون، فإن سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى جماعات السكان المشردين لا تزال محدودة بشكل قاسٍ. وتفيد بعض التقارير باتساع نطاق أعمال الإيذاء، التي تشمل الاغتصاب وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة. كما أن هناك تقارير عن أعمال انتقامية ترتكب ضد الأشخاص المشردين داخلياً من جانب القوات الحكومية التي تتهمهم بالتعاون مع جماعات المتمردين.

ونتيجة لذلك، فالحالة الإنسانية في طريقها لأن تصبح فوق الاحتمال بكل ما لهذه العبارة من معنى. ففي خلال الأيام القليلة الماضية، تركز نحو ٧٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً وسط مدينة منروفيا في أوضاع يؤسف لها. ويشكل تزايد حدوث الإصابات بالإسهال وغيره من الأمراض التي تنتقل بالعدوى خطراً مباشراً على حياة الآلاف من الناس، بما في ذلك الأطفال. ولخروج معظم العاملين الدوليين في المجال الإنساني من البلد، لم يعد في وسع النظام الإنساني الراهن أن يتصدى على نحو ملائم لاحتياجات السكان المتنامية بسرعة. ويلزم الاضطلاع بتدخل دولي عاجل لتحقيق استقرار الحالة الأمنية والسماح للوكالات الإنسانية بمساعدة المستضعفين، ومن ثم الحيلولة دون مزيد من التدهور في هذه الحالة الإنسانية المفرطة البؤس.

وعلى غرار ذلك، تدهورت الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدى الأشهر الستة الماضية، مع استمرار عمليات الإغلاق وحظر التجول في التأثير بشكل قاس على السكان المدنيين بأكملهم تقريباً.

وفي آسه بإندونيسيا، ثبت أن من السابق لأوانه التفاؤل بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع القائم. وكان من بواعث قلقي، علاوة على ذلك، ما اتخذته السلطات الحكومية مؤخراً من سياسات تنمّ عن فرض قيود على إيصال المساعدات الإنسانية الدولية في تلك المقاطعة. وبعد أن أعربت للسلطات الإندونيسية عن شواغلي، أرى من المشجع إصدار رئيس إندونيسيا مرسوماً هذا الأسبوع لإيضاح وجود المنظمات الإنسانية وعملياتها. ويحدوني الأمل في أن نتمكن في خطوة تالية من الاتفاق مع الوكالات الإنسانية على إنشاء آليات مناسبة ووضع شروط للاشتراك ضماناً لكفاية وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع الجماعات السكانية المستضعفة، ولكفالة حيدة المساعدات الإنسانية واستقلالها.

ولننظر إلى اللجوء الواسع النطاق للاغتصاب وغيره من الفظائع التي ترتكب ضد المرأة والفتاة باعتباره من أسلحة الحرب المدمرة الوحشية. فعلى سبيل المثال، في إيتوري وغيرها من المناطق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يرتكب الاغتصاب الجماعي وغيره من الفظائع ضد النساء والفتيات على نطاق مروع. وتعاقب النساء بوصفهن منبوذات ويتعرضن للإصابة بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز. بل تزيد الحساسيات الثقافية الشديدة من صعوبة التصدي لهذه المسألة من حيث توفير الحماية. ورغم ذلك، فإن بشاعة هذه الأعمال من الوجهة الأخلاقية تفرض علينا أقصى قدر من المشاركة في وضع حد لها، وإلى تقديم الدعم للمبادرات المحلية من أجل مساعدة الضحايا وتقديم المقترفين للعدالة. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي. ومن ثم أود أن أطلب إلى المجلس مواصلة التحقيق في هذه المسألة.

وما فتئت ضرورة الفصل بين المدنيين وبين المقاتلين تشكل كذلك أحد التحديات الرئيسية في مجال الحماية. فوجود المقاتلين في المخيمات المنشأة من أجل اللاجئين والمشردين داخلياً يزيد من إمكانية تعرض المدنيين زيادة حادة. ومن التطورات المثيرة للقلق بشكل خاص في هذا السياق استمرار استعمال مخيمات اللاجئين في غرب أفريقيا بمثابة مسارح للتجنيد للجماعات المسلحة، ولا سيما لتجنيد الأطفال قسراً. ومن الخطوات الهامة في التصدي لهذه المسألة على نحو أفضل القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٢)، الذي ينيط صراحة بفريق الاتصال العسكري التابع للأمم المتحدة الملحق بمكتب الممثل الخاص للأمين العام مراقبة أمن اللاجئين الليبريين في كوت ديفوار.

وكما بيّنت الأسابيع الأخيرة من جديد، يصاحب حالات الصراع المسلح على الدوام انهيار عام في الأمن والقانون والنظام. فعلى سبيل المثال، كان ملموساً خلال بعثتي الأخيرة إلى العراق أن الرغبة في استعادة الأمن والقانون والنظام على وجه السرعة كانت تتصدر الشواغل لدى جميع العراقيين الذين التقيت بهم. فقد أصبحت جرائم النهب والعنف في الفراغ الأمني الذي نشأ تشكل عوائق مستمرة في طريق استئناف الحياة الطبيعية وأدت إلى تفاقم معاناة السكان الذين لا حيلة لهم بالفعل. فتُركت المستشفيات دون حماية، وأصبحت محطات الكهرباء وتنقية المياه مصادر إمداد مفتوحة لنهب الناهبين، وأوقف تقديم المساعدات الإنسانية. وخلاصة القول إن الانهيار الذي أصاب القانون والنظام كان قد مزق جميع قطاعات الحياة العامة والخاصة تمزيقاً شديداً. ولذلك فإن من الأهمية بمكان في الحالات الانتقالية أن يعاد إحلال القانون والنظام، بما في ذلك الشرطة والمحاكم والسجون، بسرعة وكتدبير على أقصى قدر من الأولوية، تمكيناً للمدنيين من استعادة ما يشبه الأوضاع العادية في حياتهم.

لقد أصبح من البديهيات تقريباً في الأعوام الأخيرة الإشارة إلى أن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم تشكل تحدياً معقداً. بيد أني أود أن أؤكد مجدداً أن هذه العملية أساسية لحماية المدنيين، ولا سيما خلال فترة الانتقال إلى السلام. فلا يمكن أن يحدث تسريح وإعادة إدماج ما لم يتم نزع السلاح. ونزع سلاح المقاتلين، بمن فيهم آلاف الجنود الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية شرط لا غنى عنه لحماية السكان المدنيين الذين عذبتهم سنوات من الحرب. وأود لذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجلس إلى أن ينعم النظر جدياً في اتخاذ تدابير أكثر استباقية لنزع السلاح، بهدف الحد من العنف الموجه ضد المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ثم تحقيق استقرار عملية السلام في هذا البلد الذي مزقت الحرب أوصاله.

ولا يزال من التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة وشركاءها في العمليات الإنسانية ضمان أمن عامليها في المجال الإنساني. وقد شهدت الشهور الأخيرة تهديدات مستمرة وهجمات مفزعة على العاملين في المجال الإنساني في جملة بلدان منها ليبريا وكوت ديفوار والأرض الفلسطينية المحتلة والشيشان وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان. ذلك أن وفاة ستة من العاملين في

تقديم المساعدات الإنسانية في ليبريا وكوت ديفوار في بداية العام، والهجوم الذي أودى بحياة زميل من لجنة الصليب الأحمر الدولية في أفغانستان، ومصير نحو ١٠٠ من العاملين في المجال الإنساني الذين لا نعلم حتى الآن عنهم شيئاً في ليبريا منذ حدوث هجوم على مدينة زويدرو الحدودية في آذار/مارس ٢٠٠٣، واختطاف كثير من الزملاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني، تمثل اتجاهاً مثيراً للقلق من الاستخفاف الصارخ بالمبادئ الإنسانية ومن الاستهداف المقصود للعاملين في المجال الإنساني لأغراض سياسية أو تكتيكية. وتؤدي هذه الأعمال بما تفرضه من زيادة تقييد سبل وصول المساعدات الإنسانية في نهاية المطاف إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين.

لذلك أود أن أشجع بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا على أن تشدد للأطراف من جديد، سواء في ذلك الحكومات وجماعات المعارضة المسلحة، على الالتزام بكفالة سلامة وأمن موظفي تقديم المساعدات الإنسانية وكفالة تقديم المسؤولين عن هذه الهجمات للعدالة على وجه السرعة. وأود على وجه التحديد أن أطلب إلى البعثة أن تطالب بعودة أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في ليبريا بصفة عاجلة سالمين.

وما برحت المسألة الهامة المتمثلة في الحماية من الاستغلال الجنسي والإيذاء من قبل العاملين في المجال الإنساني ومجال حفظ السلام تشكل إحدى أولويات الأمم المتحدة وشركائها القائمين بالتنفيذ.وعلى وجه التحديد، ثمة ثلاثة تطورات هامة جديرة بالتنويه في هذا التقرير.

أولا، كما ذُكر من قبل، اعتمدت اللجنة الدائمة العاملة بين الوكالات في تموز/يوليه الماضي خطة عمل حددت مبادئ أساسية ستة تمثل الحد الأدنى من السلوك المتوقع من كل الموظفين المدنيين في الأمم المتحدة. وستدمج مذكرة للأمين العام ستصدر عما قريب هذه المبادئ الأساسية في قواعد السلوك وقواعد النظام الإداري للموظفين لكل المنظمات الأعضاء وسيكون هذا بمثابة تطبيق للمبادئ الأساسية على جميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين.

ثانيا، إن عمليات حفظ السلام بدأت في إدماج هذه المسائل في قواعدها. ومن الواضح أن تلك خطوة هامة. وفي ذلك السياق، أود أن أرحب بقواعد السلوك المتعلقة بحظر الاعتداء الجنسي و/أو الاستغلال الجنسي التي اعتمدتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ثالثا، إن العديد من الدول الأعضاء أكملت سياسة الأمم المتحدة بأن اعتمدت رسميا – وهي بصدد اعتماد – سياسات تتطلب إدماج هذه المبادئ الستة الأساسية في اتفاقات التمويل مع شركائها العاملين. وإنني أُثني على الدول الأعضاء التي اتخذت هذا الإجراء الهام وأود أن أشجع الدول الأخرى على اتباع خطاها.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتقدم بملاحظة موجزة بشأن وضع الأشخاص المشردين داخليا. لئن كانت عمليتا السلم الواعدتان في أنغولا والسودان قد سمحتا أخيرا بوصول مساعدة إنسانية إلى معظم السكان المشردين داخليا في هذين البلدين، فإن الأشخاص المشردين داخليا يظلون، بصورة عامة، المجموعة الأقل تمتعا بالحماية والمساعدة الإنسانية. وقد تم التأكيد على ذلك مرة أخرى أثناء مهمتي الأخيرة إلى كولومبيا الأسبوع الماضي، حيث تمكنت من أن أشاهد بصورة مباشرة حالة تعتبر ببساطة من أسوأ أزمات الأشخاص المشردين داخليا في العالم.

وعبر العقود الماضية من الصراع في كولومبيا – صراع انخرطت فيه قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات وقضايا تتعلق بالإرهاب – فإن حوالي ١ إلى ٣ ملايين مدني

قد أجبروا على الهروب من منازلهم لأن المجموعات المسلحة غير القانونية تتعمد استهداف المدنيين. وبينما ندرك الصعوبات التي تواجه الحكومة في التصدي لهذه الأزمة المعقدة جدا، فإن التدابير الحالية المناهضة للإرهاب أثارت شواغل معينة. ويجب ألا تؤدي تلك العمليات إلى تقييد الوصول إلى المساعدات الإنسانية أو التشكيك في السمة المدنية للسكان في المناطق المستهدفة.

وقبل أن أنتهي، أود أن أغتنم فرصة إحاطتي الإعلامية الأخيرة هذه لمجلس الأمن لأتأمل بإيجاز في التقدم المحرز خلال السنين الماضية في مجال حماية المدنيين وأقترح بعض الإجراءات التي لا تزال ضرورية لبلوغ تلك الغاية. وقد كان لي شرف مشاهدة كمية العمل الذي تم إنجازه للنهوض بمزيد من الحساسية والشعور بالمسؤولية لدى الدول الأعضاء من أجل الاستجابة لمناشدات المدنيين الذين يجدون أنفسهم داخل الصراع. وبينما لا يعني الوعي الأكبر دائما احتراما أكبر للمبادئ، إلا أنه مع ذلك عنصر الدفع الرئيسي من أجل التغيير.

لذلك أشعر بالاطمئنان لأن الإطار لحماية المدنيين، الذي بادر به هذا المجلس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/PRST/1999/6)، قائم الآن بشكل جيد ضمن منظومة الأمم المتحدة. وقد أصبحت المذكرة نقطة مرجعية يضعها مجلس الأمن بانتظام في الاعتبار وبدأت توجه صياغة ولايات عمليات حفظ السلام. إن التطبيق الأكثر انتظاما سيكفل انعكاس ثقافة الحماية التي نادى بها الأمين العام في جميع جوانب عمل المنظمة المتعلقة بالسلم والأمن. وأيضا، بتجميع ولايات ومهارات إدارات ووكالات عبر منظومة الأمم المتحدة سويا، وحتى فيما يتجاوزها، فإن الوثيقة أسهمت بالفعل في استجابة إنسانية أكثر فعالية واتساقا في هذا المجال.

لكن المذكرة حتى تبقى وثيقة حية يجب أن تستمر في أن تعبّر عن الطبيعة المتطورة والحاجات الفعلية للحماية. ولذلك، فإنني أود أن أوصي باستكمالها بما استجد وعرضها على المجلس، إلى جانب خريطة الطريق، في الإحاطة الإعلامية المقبلة المتعلقة بهذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر.

لكن من الواضح أن المطلوب إنجازه أكثر بكثير. فالحاجة تقدم إلى مزيد من الدعم لتيسير إدماج المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي في التشريعات الوطنية وتطبيقها. ويجب أن تحترم وتطبق معايير ومبادئ القانون الدولي المعترف بها، وبصورة خاصة اتفاقيات جنيف واتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١، احتراما وتطبيقا كاملين.

وعلى جانب الدفاع عن الحقوق، هناك حاجة لمزيد من حلقات العمل الإقليمية لنشر التحليل والوعي بشأن حماية المدنيين، مع توسيع تركيز حلقات العمل في مناطق الصراع.

في الختام، أود أن أذكّر جميعنا بأن ثقافة الحماية تحثنا جميعا على وضع الأفراد الذين هم في حاجة للحماية في محور جهودنا. إنهم الملايين الذين لا صوت لهم والذين يتطلبون اهتمامنا والتزامنا. إنه الأب الذي لا حول له ولا قوة في حماية أسرته من الهجمات الوحشية، أو الأم التي لا تستطيع الوصول إلى الرعاية الصحية والعاجزة عن حماية طفلها المريض، أو الطفل الصغير الذي يستيقظ في الصباح ليواجه صدمة الحرب والعنف وحياة دون مستقبل، أو الفتاة المراهقة التي اغتصبت بوحشية والتي ربما لن تشفى تماما من الإصابات التي تعرضت لها.

هؤلاء هم الناس الذين يعتمدون علينا. وهم سيحكمون على نجاحنا – النجاح الذي سيحدده عدد الناس

الذين سنستطيع حمايتهم نتيجة لإجراءات سريعة وحاسمة. وذلك هو الغرض الدائم لعملنا: الضرورة الإنسانية الحتمية. إن التزام المجلس المستمر بذلك الهدف المشترك يعد حيويا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أوشيما على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون طرح أسئلة أو التقدم بتعليقات بشأن الإحاطة الإعلامية.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تود المكسيك أولا أن تشكر الاتحاد الروسي على مبادرته التي جاءت في الوقت المناسب لعقد هذه الجلسة العلنية بشأن المدنيين في الصراع المسلح. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد أوشيما للعمل الذي أنجزه في السنوات الأخيرة في توطيد نشاطات المساعدة الإنسانية لحماية المدنيين في الصراع المسلح.

النتيجة الأولى للتزايد في الصراعات والعنف هي معاناة السكان المدنيين - فمجموعات سكانية كاملة أجبرت على مغادرة مكانها الأصلي، والهروب من العدوان الذي تعرضت له.

ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ إجراءات لمنع العدوان والعنف ضد المدنيين. ولتحقيق ذلك الغرض، من المهم تبني نُهج متكاملة تتألف، في رأينا، من ثلاثة عناصر. العنصر الأول هو منع الصراع نفسه. ثانيا - وهنا نتفق مع السيد أوشيما - هو التشجيع على ثقافة احترام حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. والعنصر الثالث، ذو العلاقة، هو استئصال الإفلات من العقاب.

وفضلا عن ذلك، عندما نتحدث عن الضحايا المدنيين في الصراعات المسلحة، سواء كانوا لاجئين أو أشخاصاً مشردين داخليا، فإن ما نتحدث عنه في حقيقة الأمر هو في الغالب النساء والأطفال والمسنون. إننا نتحدث عن الاغتصاب والإيذاء العنيف والاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري للأطفال.

لذلك السبب يتعين على مجلس الأمن أن يدرج في عمليات حفظ السلام تدابير محددة وأحكاما فعالة لتعزيز المنظور المتعلق بالجنس ويؤذن بها، كجزء من النهج المتكامل الذي أشرت إليه من فوري.

إن اعتماد تدابير مثل القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) حول الأطفال والصراع المسلح هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وإن التطبيق العملي في حالة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبرهن على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه مجلس الأمن على أرض الواقع.

وبالنظر إلى أهمية هذه القضية وآثارها، فإننا نحث الأمين العام على تقديم موعد رفع تقريره المقبل عن هذا الموضوع، والذي كان مقررا أصلا في حزيران/يونيه من العام القادم، كي يتسنى للمجلس أن يقيم اقتراحاته وأن يعزز تنفيذها بأسرع ما يمكن. وبالمثل، نعتبر أنه من الضروري إبلاغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز في تعزيز التعاون فيما بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين لكي تنظر هذه الهيئة في المبادئ التوجيهية و/أو الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بينها، وذلك لدى إنشاء أو تعزيز عمليات حفظ السلام المتعلقة بصراعات مختلفة على جدول أعمال المجلس.

ونلاحظ أنه على الرغم من مناشدات المجلس المتواصلة للأطراف في الصراعات المسلحة الالتزام الصارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبمعايير ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، فإن هذه المعايير والمبادئ

يتم تجاهلها عمليا. ونتساءل كيف يمكننا عكس مسار هذه العملية. وترى المكسيك أن هناك عدة استراتيجيات يمكننا اتباعها.

أولا، على الصعيد الكلي، يجب أن تنشر الأمم المتحدة والدول وعلى نحو كامل التزامات الأطراف وحقوق الأفراد في حالات الصراع. ولا يكفي أن توقع وتصدق الدول على معاهدات واتفاقيات إذا كانت الشعوب التي وضعت من أجلها لا تعرفها جيدا. ويسرنا أن نرى مواصلة عقد حلقات العمل الإقليمية المعنية بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين، والتي أشار إليها السيد أوشيما. ونكرر مجددا اهتمامنا بالمشاركة النشطة في حلقة العمل المزمع تنظيمها لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثانيا، على الصعيد الميداني، من الضروري في أي اتفاق سلام، وفي أي قرار يصدر عن هذه الهيئة، أن نسعى لكفالة الحماية اللازمة للمنظمات الإنسانية بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى ودخولها غير المقيد إلى مناطق الصراع. وبالمثل، يجب أن نروج للوصول الكامل لموظفي المساعدة الإنسانية إلى السكان الضعفاء، ونفصل بين المدنيين والعناصر المسلحة ونسعى لوضع تدابير تعيد سيادة القانون وتعزز العدالة والمصالحة في الدول المتضررة من الصراع المسلح.

ولذلك، قدم وفدي مشروع قرار بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية. ونود أن نشكر السيد أوشيما وجميع موظفيه على المعلومات بشأن القيود والتهديدات والمخاطر التي يواجهها موظفو المساعدة الإنسانية وعلى المقترحات التي وفروها أثناء إعداد مشروع القرار هذا. ويسعى مشروع القرار إلى أن يكون استجابة أولية من مجلس الأمن لهذه المشكلة، وأن يوفر عناصر لآلية حماية فعالة. ووفدي واثق من أنه سيكون بالإمكان في المستقبل القريب اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع.

وبعد انتهاء الصراعات، يجب تنفيذ سلسلة من التدابير لتفادي إعادة اندلاعها. ويعتبر بلدي أنه من الضروري الترويج للاستعمال المكثف لتدابير بناء الثقة، بما في ذلك وضع برامج لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وتدابير تعزيز سيادة القانون. والتنفيذ الناجح لهذه التدابير لن يعني إحراز تقدم في حماية المدنيين فحسب، ولكن أيضا إنشاء الحلقة الضرورية لتطويرها.

وأحد عناصر التلاحم التي يمكن أن تساعد على تكامل وتصالح المجتمعات الخارجة من الصراع هو كفالة ألا تمر انتهاكات القانون الإنساني الدولي من دون عقاب. وبالطبع، يجب أن يقيّم كل مجتمع أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف بغية ألا تنشب مرة أخرى الصراعات التي تم التغلب عليها. وبينما يكون التنفيذ العملي لتلك التدابير من المسؤولية المباشرة للأطراف الفاعلة والدول التي تنشب الصراعات في أراضيها، هناك حاجة أيضا إلى دعم وتعاون الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المجاورة.

ولذلك نعتقد أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يشكل خطوة إلى الأمام غير مسبوقة صوب استكمال جهود الولايات الوطنية لتقديم الأشخاص الذين يقترفون جرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. ونحن مقتنعون بأن المحكمة، بمجرد أن تحقق عالميتها، ستصبح أداة أساسية في القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي اتسم بها القرن العشرون. ونود أن نذكر هنا القول المأثور القديم بأنه لا يوجد أحد فوق القانون. وتناشد المكسيك جميع الدول الوفاء بالتزامها بأن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد

الإنسانية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي، وفقا للتشريعات الوطنية وللقانون الدولي ذاته.

ولتحقيق ذلك الهدف، فإن كفالة تنفيذ نهج متكامل يتضمن مختلف مراحل المشكلة والعناصر التي أشرنا إليها تتصف بالأولوية. وستواصل المكسيك دعم جهود حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون جدا لهذا التقرير من السيد أوشيما وفريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأسره. ومن المفيد جدا أن نذكر المجلس بالتزاماتنا بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وأن ندعم الأهداف الواردة في المذكرة (S/PRST/2002/6، المرفق). ويعني هذا، مثلما ذكر السيد أوشيما هذا الصباح، ربط الفئات المختلفة التي تشكل الأخطار على المدنيين وتناولها بشكل شامل. ولذلك ما فتئنا نركز على تبسيط هذه المسائل في إطار أوسع لكي ندفع بهذه الالتزامات إلى الأمام ونضعها موضع التنفيذ. ويجب أن يحدث ذلك هنا في الأمم المتحدة وفي الميدان على حد سواء، وداخل وفودنا وبعثاتنا وعواصمنا. وإلا سنكون قد أخفقنا في تنفيذ العمل التحضيري الذي يجعل التبسيط ناجحا.

وفي هذا الصدد، تعمل المملكة المتحدة على تحديد المواضع التي يمكن فيها نجاح الصلات فيما بين السياسات العامة والتعاون فيما بين المكاتب لضمان علاقة أوثق بين، على سبيل المثال، سياسة حماية المدنيين وسياسة حفظ السلام في شكلها العملي. ونحن نؤيد تأييدا كبيرا كلا من المبادرة وراء المذكرة والمضمون الوارد فيها. فهي أداة فعالة لتشغيل نهج الحماية، ونود أن نرى الدول الأعضاء والأمانة العامة والوكالات ومكاتب الأمم المتحدة في كل مكان تحدد سبل عمل مشتركة لتحقيق الأهداف الواردة في المذكرة والاستجابة لنهج المجلس في تبسيط إجراءات الحماية. وفي ذلك الصدد نؤيد إلى حد بعيد العزم على تقديم مقترحات لاستكمال المذكرة في التقرير القادم الذي يصدر كل ستة أشهر.

وقد كنا مهتمين بالاستماع إلى إنشاء فريق تنفيذ في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، ونأمل أملا كبيرا أن يكون من سيخلف السيد أوشيما قادرا على تقديم معلومات مستحدثة لنا بشأن عمل هذا الفريق العامل وما تشير إليه مناقشاته فيما يتعلق بنطاق وشكل وموارد عمليات حفظ السلام. ولعلها فكرة جيدة إبلاغ المجلس، قبل إصدار التقرير القادم الذي يصدر كل ستة أشهر، بالأهداف المتفق عليها للجنة التنفيذية وفريقها التنفيذي وتزويدنا ببعض الأفكار عن كيفية تمكن الدول الأعضاء من تحقيقها.

ولدي سؤال واحد أو سؤالان من وحي التقرير الذي قدمه لنا السيد أوشيما صباح هذا اليوم. فبشأن التبسيط، هل يمكن أن يشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إجراء أية تغييرات أو تحسينات في كيفية إدارة المنظومة للتبسيط في المقر وفي الميدان على حد سواء؟ ويتصل سؤالي هذا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبعملنا في تبسيط مراعاة المنظور الجنساني. فقد أبلغنا من وفد المملكة المتحدة بأنه، رغم وجود قدر معين من الكلام الطنان في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلا أنه يضع الأساس للأفرقة في الميدان لتنفيذ الأهداف والمرامي التي ينص عليها ذلك القرار. ونود أن ينطبق نفس الشيء على العمل في تبسيط الحماية ونص المذكرة ومتابعتها.

وكنا مسرورين جدا إذ سمعنا عن بداية عقد حلقات العمل عن حماية المدنيين. وقد أشاد السيد أوشيما صباح هذا اليوم في عدة نقاط إلى بعثة مجلس الأمن القادمة إلى غرب أفريقيا. وأتساءل إذا كان من الممكن أن تنقل إلينا نتائج حلقة عمل أكرا كتابة لكي نتمكن من الرجوع إليها لدى

تجوالنا في البعثة الأسبوع القادم ولدى كتابة تقريرنا على حد سواء، لا سيما بالنظر إلى أية دروس ناتجة عن حلقة العمل يمكن أن نتعلمها من التجربة حتى الآن.

وأخيرا، اعتاد الأعضاء أن يسمعوني أذكر حاجة مجلس الأمن إلى العمل مع الأجزاء الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وأتساءل عما إذا كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يرى دورا لإجراء مناقشة لمجلس الأمن مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال حماية المدنيين، وعما إذا كانت هناك أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، من وجهة النظرة العامة لمكتب التنسيق حيال مجمل المجال الإنساني، يود السيد أوشيما أن نواصل العمل معها.

وأود أن أنهي كلمتي بتوجيه الشكر الحار إلى السيد أوشيما على عمله الممتاز وقيادته المتزنة خلال فترة عمله وكيلا للأمين العام ومنسقا للإغاثة الطارئة. لقد كانت فترة اتخذت فيها الشؤون الإنسانية، فيما أعتقد، مظهرا أكبر بصورة متزايدة في عمل الأمم المتحدة وفي إطار مناقشات المجلس. وكانت إحاطاته الإعلامية لنا وعمله في مجالاتنا واضحة ومثيرة للتفكير، كما كان تقريره صباح هذا اليوم. ويسر المملكة المتحدة سرورا كبيرا أن تواصل تأييد عمل مكتب التنسيق كما أننا نتمنى للسيد أوشيما كل النجاح في المستقبل.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيمكم لهذه الجلسة عن موضوع بالغ الأهمية.

كذلك أود أن أشكر السيد كيترو أوشيما على إحاطته الإعلامية التي شددت مرة أخرى على الحاجة إلى حماية المدنيين في الصراع المسلح. وفيما يستعد لترك منصبه في رئاسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أود أن أعرب له ولجميع زملائه عن أعمق تقدير وفدي على عملهم.

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلسنا في الجلسة العلنية بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، حدد التدابير الرئيسية التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك كفالة حصول السكان الضعفاء على الخدمات الإنسانية، وفصل المدنيين عن العناصر المسلحة، واستعادة سيادة القانون، وتعزيز المصالحة الوطنية. كما أكد الأخطار التي يمثلها العنف الجنسي، واستغلال الصراعات للأغراض التجارية، وازدياد الإرهاب في الصراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أكرر تأكيد وفدي على اقتراح يتعلق بإنشاء فريق متعدد التخصصات لإجراء دراسة شاملة لجميع التوصيات والاقتراحات من أجل إدماجها في إطار أكثر عملية وتجانسا. ومن الواضح، مع ذلك، أنه لا يمكن إنجاز هذا الأمر إلا بمرور الوقت وفي سياق منسق.

وإننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة، بالترافق مع مجموعة من الشركاء – لا سيما الشركاء المنخرطين في الميدان الإنساني – من أجل منع حصول حالات طوارئ معقدة يكون الأشخاص الضعفاء ضحاياها الرئيسيين. وقد أسهمت حلقات العمل الإقليمية التي نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نشر أوسع لتلك المبادرات. ونرحب بحلقة عمل أكرا التي عقدت في ١٩ و ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويأمل وفدي في أن تمكن نتائجها من تعزيز الترتيبات التي اتخذتها دول جنوب غربي أفريقيا التي تواجه عدم استقرار لفترة طويلة.

وقد مكنت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من إنشاء إطار مرجعي للقواعد بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح. ويود وفدي أن يعرب عن قلقه العميق حيال الأخطار العديدة، بما فيها القتل، التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني إبان حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع، وهي الأخطار التي تتهدد أنشطتهم أو تعوقها

باستمرار، مما يسبب الضرر لملايين البشر الذين هم في حاجة ملحة إلى العون أو المساعدة. ويدين وفدي تلك الأعمال ويود أن يرى مرتكبيها يحاكمون ويعاقبون، مع المنتهكين الشنيعين لحقوق الإنسان.

وفي الختام، تمثل التوصيات المضمنة في مختلف تقارير الأمين العام والمذكرة وخريطة الطريق نقاطا مرجعية قيمة لحماية المدنيين في الصراع المسلح. واستخدامها جيدا بعزم وبروح بناءة أمر متروك لنا حقا.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنه من المناسب للغاية أن التقرير الأخير لوكيل الأمين العام السيد أوشيما لهذا المجلس جاء عن مسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح. وأعتقد أنه لا أحد في منظومة الأمم المتحدة قد عمل لوضع حماية المدنيين في الصراع المسلح في مقدمة جدول أعمال الأمم المتحدة أكثر مما فعله كيترو أوشيما. وقد أصبح هذا حقا قضيته الرئيسية ونحن نتطلع إلى تقديم خريطة الطريق النهائية بحلول كانون الأول/ديسمبر، كما أعلن السيد أوشيما.

وبالرغم من التقدم الجدير بالإعجاب الذي أحرز في إطار منظومة الأمم المتحدة، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أننا نجابه تحديات هائلة على أرض الواقع. وفي مواجهة أعمال القتل الجماعي للمدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأذكر واحدا فقط من أكثر الأمثلة المروعة للتجاهل السافر للقانون الإنساني الدولي، لا يوجد سبب إطلاقا للرضا عن الذات. وبدون سبيل آمن للوصول إلى مناطق الأزمات، ليس هناك وسيلة للإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية من المنظمات الدولية أو من المنظمات غير الحكومية، التي تضطلع بدور متزايد دوما في هذا الشأن.

إن أكثر من ٩٠ في المائة من جميع ضحايا الصراع المسلح اليوم هم من المدنيين، كما أنه كثيرا جدا ما يكون أضعف أعضاء المجتمع – الأطفال والنساء – هم أشد المتضررين بصورة خطيرة. ومما يدعو إلى الأسف، أننا لا نرى إشارة إلى تخفيف هذه النزعة. وفي الصراعات غير المتماثلة، من قبيل حالات الدول المفككة أو الإرهاب، كثيرا جدا ما يكون المدنيون الهدف الرئيسي للهجمات. وقد ذكر المجلس مرارا وتكرارا أن من المسؤولية الرئيسية للمتحاربين أنفسهم أن يحترموا التزاماتهم فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وفي هذا السياق، نرى أن مما له أهمية قصوى أن توقع كل الدول وتصدق على الصكوك القانونية الإنسانية الأساسية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧. ولكن أولئك المحاربين الذين ينتهكون التزاماتهم اليوم لن يبدأوا حتى في الالتفات إلى هذه الالتزامات غدا، إذا لم تُوجِّه إليهم الأمم المتحدة، و مجلس الأمن على وجه الخصوص، رسالة قوية بأن حماية المدنيين تأتي في مقدمة أولوياتنا وأننا لن نتوانى عندما تنتهك أهم الحقوق الأساسية لأضعف الناس.

يجب علينا أن نثابر في المجلس وفي المنظومة بأسرها على جهودنا الرامية إلى أولوية حماية المدنيين في الصراع المسلح وإدماجها في الأنشطة العامة. ونحن هنا نشارك السفير غرينستوك التساؤلات والشواغل التي أثارها. ولن تثمر جهودنا الرامية إلى ضمان امتثال جميع المحاربين لالتزاماتهم الدولية إلا بتعزيز أولوية حماية المدنيين في الصراع المسلح وإدماجها في الأنشطة العامة.

ختاما، اسمحوا لي أن أشكر السيد أوشيما على كل ما قام به وأن أهنئه بما حققه من نجاح في عمله حتى الآن. ونتمنى له كل الخير. ونود أيضا أن نقول له إننا سنواصل دعم العمل الهام الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يعرب وفدي عن امتنانه الشديد لكم على عقد هذه الجلسة الهامة المعنية بكيفية حماية المدنيين في الصراع المسلح. ونشارككم في التعبير عن بالغ تأثرنا بمغادرة السيد السفير مامدو تراوري لنا بعد عمل مخلص وجهود كبرى بذلها في مجلس الأمن وخارجه حفاظا على الأمن والسلم في العالم. لقد ارتبطت بعثتانا بأواصر العلاقات المتميزة بين بلدينا الشقيقين. ونتمنى للسيد تراوري كل النجاح في مهامه القادمة.

كما يشكر وفدي السيد أوشيما وكيل الأمين العام على التقرير الهام والشامل الذي قدمه لنا.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من كون الأغلبية الساحقة من ضحايا الصراعات المسلحة اليوم من المدنيين الذين قُتِل الملايين منهم خلال العقد الماضي. كما أن الصراعات المسلحة قد شردت عشرات الملايين من المدنيين وما لا يحصى من النساء والأطفال الذين حرموا العيش بكرامة وبمنأى عن الخوف.

ومما يدعو للأسف أن القارة الأفريقية شهدت وما زالت تشهد حالات من الصراعات المسلحة التي تنعكس آثارها المدمرة بشكل أساسي على المدنيين الأبرياء. نذكر منها، على سبيل المثال، المعاناة التي تعرض لها مؤخرا المدنيون الأبرياء في منطقة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ما زالت ماثلة في أذهاننا. وكلنا أمل في هذا المجال في أن تستمر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الدولية المؤقتة بقيادة فرنسا في منع حدوث أية هجمات على المدنيين الأبرياء.

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة من خلال التصدي لهذا الموضوع. لكن ما زال الطريق طويلا لتحقيق الهدف المنشود الذي يستلزم الإرادة والتصميم السياسيين الضروريين من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته. وهذا يعني أن تُعتبر حماية المدنيين في الصراعات المسلحة حتمية لصياغة عمل الأمم المتحدة في السنوات المقبلة، بحيث تستطيع التصدي على النحو السليم لهذه المشكلة.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أوضح مثال على معاناة المدنيين في الصراع المسلح. وخير دليل على ذلك هو فشل المجتمع الدولي حتى الآن في النهوض بمسؤولياته لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل. حيث وصل عدد الضحايا الفلسطينيين من نساء وأطفال وشيوخ منذ سنتين ونيف فقط إلى ما يزيد على ٢ ٤٦٠ شهيدا، وعشرات الآلاف من الجرحى والمعاقين، ناهيك بالطبع عن الممارسات التي تطرق إليها السيد أوشيما في بيانه الذي ألقاه أمامنا صباح هذا اليوم من إغلاق مستمر للمدن والقرى الفلسطينية ومنع وصول الأدوية والأغذية إلى الفلسطينيين، ومنعهم من الوصول إلى المستشفيات والمصحات. علما بأن هذه الممارسات لا تختلف عن الممارسات التي ترتكبها إسرائيل في الجولان السوري المحتل.

ويؤمن وفدي في هذا المقام بأن اتفاقيات جنيف الأربع يجب احترامها بدقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الأراضي السورية المحتلة، وفي جميع مناطق الصراع في العالم. وهذا يستدعي من المجتمع الدولي الإسراع والجدية في تطبيق الصكوك الدولية لتأمين الحماية المدنية والقانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، ومواصلة المجتمع الدولي ممارسة ضغوطه في هذا المجال.

ويشدد وفدي على وجوب أن تسير العدالة والمصالحة جنبا إلى جنب من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والحيلولة دون حدوث أعمال الاقتصاص المتسمة بالعنف. وفي هذا المجال نؤكد على ضرورة عدم السماح

للأطراف التي تقترف مثل هذه الأعمال بالإفلات من العدالة.

لقد قدم الأمين العام، مشكورا، سلسلة من التقارير تهدف إلى تقصي محنة ضحايا الصراعات المسلحة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك كي تكتسب مكانة أهم في مداولات أجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك في مجلس الأمن.

إن التعاون المتنامي بين مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة وإداراتها عامل هام في تعزيز آليات عمل الأمم المتحدة في مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وفي هذا المجال نرحب بالتعاون القائم حاليا بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

أخيرا، لابد لوفدي من أن يعبر للسيد أوشيما عن تقديره الكبير لكل الجهود المخلصة التي بذلها في خدمة الأهداف النبيلة لمنظمتنا الدولية، وتفانيه المثير للإعجاب في تحمله لمسؤولياته بغية جعل عالمنا أكثر قدرة على التصدي للمسائل والتحديات الإنسانية التي تواجهه. ونتمنى للسيد أوشيما كل النجاح في مهامه القادمة.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد أوشيما على إحاطته الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات للغاية. ونحن نشاركه تقييمه لمعظم النقاط التي أثارها وتقييمه، على وجه الخصوص، أهمية الموضوع صباح اليوم، أي حماية المدنيين في الصراع المسلح. وقد أشار إلى بعض الحالات الأخيرة التي توضح بجلاء أهمية هذه المسألة. فهناك، بالطبع، العراق حيث يوجد احتلال، وحيث يصبح بالتالي من الضروري أن تمتثل سلطات الاحتلال للالتزامات الواجبة عليها لحماية المدنيين.

وكما أشار السيد أوشيما، فهذا يتصل أيضا بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وقد شدد بعضنا على فداحة المشاكل التي تحدث هناك. وتعد مثالاً محدداً للدور الذي تضطلع به حماية المدنيين في الصراعات، إذ أن الهدف الرئيسي للبعثة المتعددة الأطراف التي أنشئت هو توفير الحماية في ذلك المجال تحديداً. وفي الوقت نفسه، سيفضي نجاح البعثة على الأرجح إلى تدفق المدنيين واللاجئين، الأمر الذي سيزيد، بدوره، من الحاجة إلى الحماية.

وأخيرا، أود أن أتناول بإيجاز الحالة في ليبريا، والتي بيَّنَها السيد أوشيما على نحو كامل. وأعتقد أن هذه كما يبدو فعلا ستكون الأزمة التالية التي سيتعين على المجلس أن يسعى إلى إيجاد حلول لها بحيث تشتمل على عنصر أساسي لحماية المدنيين. ومثلما وافق السفير غرينستوك، أوافق أنا أيضا على ما اقترحه السيد أوشيما فيما يتعلق بزيارة مجلس الأمن المزمعة إلى غرب أفريقيا.

وإلى جانب ذلك التقييم العام، أود أن أضيف ثلاث ملاحظات. أولا، يبدو لنا أنه قد يكون هناك بعض الالتباس بين دور بعثات حفظ السلام في مجال حماية المدنيين، من جهة، ودور عمليات المساعدة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية، من جهة أخرى. وفي الحالتين، نحن نحاول أن نحقق نفس النتائج ونتوخى نفس الأهداف، ولكن، في الوقت نفسه، قد يعرض الالتباس بين نمطي العمل الأهداف المتوخاة للخطر. لذا، يبدو لنا أن علينا أن نعمل في إطار واضح، مع توزيع مسؤوليات الجهات الإنسانية والعسكرية الفاعلة المشاركة في مثل هذه الحالات.

ثانيا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي بشكل خاص الموظفين العاملين في المجال الإنساني الذين دفعوا ثمنا باهظا في أداء مهامهم النبيلة، كما قال السيد أوشيما. وبالنسبة لنا، فإننا نشعر بالدهشة بصورة خاصة لأن أولئك

الذين يكرسون أنفسهم لرعاية أضعف الناس يتعرضون هم أنفسهم للهجمات والعنف المتعمد. وفي ذلك الصدد، يبدو لنا أن تذكِرة واضحة وحازمة ولا لبس فيها من جانب مجلس الأمن بشأن التزامات كل الأطراف الضالعة في صراع ما، ستكون موضع ترحيبنا على وجه الخصوص.

ثالثا، أود القول إننا نوافق على اقتراح السيد أوشيما بشأن جدوى المذكرة المستكملة في نهاية العام. ويبدو لنا أن هذه الممارسة ستمكننا، في جملة أمور، من أن نأخذ الدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام في الاعتبار، مع إيلاء اهتمام خاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، أود أن أشيد بالعمل الذي قام به السيد كنزو أوشيما على رأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكلنا ندرك الدور الحاسم الذي قام به من أجل زيادة اهتمامنا بحماية السكان المدنيين.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): حيث أن المتكلمين السابقين قد تناولوا كثيراً من النقاط التي كنت أود أن أتناولها، سأحجم عن تكرار تلك النقاط وسأتكلم بإيجاز.

في البداية، أود أن أشكر السيد أوشيما على إحاطته الإعلامية المفصلة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لما قام به من أجل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وحماية المدنيين تنطوي على جهود تُبذَل على العديد من الجبهات. فينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العمل معا في إطار من التنسيق، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، بغية مساعدة المدنيين الأبرياء في الصراعات المسلحة وتمكينهم من الوصول إلى الغذاء ومياه الشرب، والأدوية وغير ذلك من المساعدات الإنسانية، فضلا عن مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا على العودة إلى أوطانهم في أسرع وقت ممكن حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية، للحد بذلك من الضرر الذي يلحقه العنف والحرب بهم.

ويسعدنا أن نلاحظ أن التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2002/1300) يجري تنفيذها، ويحدونا الأمل في أن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ستضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتتفق على أُطُرٍ زمنية لإنجاز المسؤوليات وتقسيم العمل بين تلك الوكالات.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشارك زملائي في التعبير عن تقديرنا لإنجازات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحت قيادة السيد أوشيما. وإذ نودعه، فإننا نتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

ويحزننا أيضا أن يغادرنا السيد تراوري. ونحن نذكر حسن تدبيره لمداولات المجلس أثناء الرئاسة الغينية في شهر آذار/مارس. ونقدر صداقته بالغ التقدير. ولأن السفير أكرم لا يحضر معنا اليوم، أود، بالنيابة عنه وعن الوفد الباكستاني، أن أعرب للسيد تراوري عن أطيب تمنياتنا له بالتوفيق في مساعيه في المستقبل.

وبالنظر إلى انتشار الصراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم، وفي ضوء قرارات مجلس الأمن استنادا إلى تقارير الأمين العام فيما يتصل بحماية المدنيين في الصراع المسلح، لا يمكن للمرء أن يكون مُغاليا في التشديد على أهمية الأنشطة التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولأن أكثر من ٧٥ في المائة من الخسائر البشرية الناجمة عن هذه الصراعات تحدث بين المدنيين، لا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة للتقليل إلى الحد الأدنى من الخطر الذي يحيق بأرواح المدنيين وممتلكاتهم، خصوصا الفئات الأضعف، أي الأطفال والنساء والشيوخ.

وفي ذلك السياق، نُشِيد بأنشطة التدريب والتوعية التي يضطلع بها هذا المكتب. ونعتقد أنه لزيادة تعزيز تلك الأنشطة، لا بد من بذل مزيد من الجهود الحثيثة، ولا سيما تنفيذ توصيات الأمين العام. أما بالنسبة للإجراءات المزمع اتخاذها في المستقبل القريب، فيمكن للمجلس أن ينظر في عدد من الاقتراحات.

أولا، قد يستحق العناء أن نجري دراسة تحليلية لتوصيات الأمين العام بغية تحديد أسباب التأخير في تنفيذها والتدابير اللازم اتخاذها من أجل تنفيذها بسرعة وفعالية.

ثانيا، ينبغي أن تتحول حلقات العمل التي ينظمها المكتب في مختلف أنحاء العالم من مشاريع مخصصة مفردة إلى برنامج عمل عالمي محدد بشكل جيد من حيث بناء القدرات والتوعية.

ثالثا، إن تغطية هذا البرنامج ينبغي أن تكون عالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتغطية البلدان التي عانت من الصراعات المسلحة والمناطق التي لا تزال معرضة للأزمات. وبعد أن تُغَطَّى تلك البلدان والمناطق، يمكن للبرنامج أن يستمر في مناطق أخرى، وفقا لرغبات البلدان المهتمة.

رابعا، ينبغي أن تكون هناك متابعة ملموسة لحلقات العمل بشأن التدريب والتوعية، وأن تتخذ التدابير من أجل تمكين البلدان من إعداد برامجها الوطنية الخاصة لمواصلة عملية بناء القدرات كيما يتسنى خفض حجم الخسائر البشرية من المدنيين. وفي الحقيقة، ينبغي أن ندرك أنه عندما نساعد على بناء قدرات البلدان على التصدي للتحدي المتمثل في الكوارث الطبيعية، ينبغي أيضا أن نتصدى للتحدي الذي تشكله الكوارث التي يصنعها الإنسان.

وأهم من كل شيء، ثمة حاجة إلى تطبيق القانون الإنساني الدولي في الصراعات المسلحة، والتقيد به على نحو صارم. وذلك أمر أشار إليه أيضا متكلمون آخرون. وفي ذلك السياق، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى منطقتنا في العالم. ففي جامو وكشمير، التجاهل الصارخ والموثق للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من قبل الدولة القائمة بالاحتلال قد زادت بشدة معاناة الشعب الكشميري وجعلت من الحاجة إلى حل عاجل أمرا حتميا. ويمكن لتلبية الشواغل المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي في الصراعات المسلحة أن تكون خطوة إيجابية أولى نحو الحل السلمي لمثل هذه الصراعات والمنازعات.

أخيرا، غني عن القول إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بحاجة إلى تزويده بالموارد المالية والبشرية اللازمة لأداء المهام التي هي من الواضح جزء من ولايته، أي الولاية التي قررها الأمين العام وأقرها مجلس الأمن.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بأخلص تمنياتي للسفير تراوري، ممثل غينيا، وهو يغادر مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن امتناني للسيد أوشيما على العمل الحيوي الذي قام به في الميدان الإنساني، ولاسيما في مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

أود أن أحيد عن الملاحظات الممتازة التي أعدها أعضاء وفدي لكي أخبر السيد أوشيما والمجلس بأن موضوع حماية المدنيين في الصراع المسلح قد يكون من صميم مصداقية الأمم المتحدة، نظرا لأنه ينتظر من المنظمة حماية البشر في الأزمات الواقعية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن النساء والأطفال والمسنين هم على نحو متزايد الضحايا الرئيسيون للصراعات المسلحة. وذلك يعني أن مهمة حماية المدنيين أساسية بشكل مطلق؛ وإلا سيتكون لدى الناس انطباع بأن المنظمة غير قادرة على أن تكون فعالة أو عملية

في معالجة أولوية أساسية مثل حماية البشر الأبرياء في الصراعات المسلحة.

ولذلك فإن بلدي، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، يهتم جدا منذ فترة من الزمن بالمشاركة في شبكة للأمن البشري هدف إلى تغيير محور الاهتمام بالأمن، الذي كان يرتكز بشكل تقليدي على الدولة. وهناك بالطبع بُعد أمني متعلق بالدولة؛ ولكن هناك أيضا بُعد بشري. ففي نهاية المطاف، شاغلنا هو الأثر الحقيقي للصراع على بشر من لحم ودم. وفي ذلك السياق، يبدو لنا أن مفهوم الأمن البشري الذي تم وضعه يتعلق بشكل مباشر بالجهود الإنسانية التي حددها لنا السيد أوشيما.

وفي الواقع، فإن توفر الأسلحة أثناء صراع مسلح وبعده يعني أن الضحايا الرئيسيين هم الأشخاص الأبرياء، خاصة الأطفال. ولقد رأينا ذلك في أمريكا الوسطى، التي شهدت وفيات كثيرة بعد انتهاء الحروب الأهلية بسبب الألغام المضادة للأفراد وتوفر الأسلحة التي تنتهي في أيدي الجماعات الإجرامية. والنتيجة هي موت آلاف عديدة من المدنيين. وهناك أيضا قضية توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أبدت المنظمة القلق إزاءها. ولذلك يبدو لنا أن هذا شاغل إنساني أساسي.

إن الخطر يكمن في حقيقة أن الضعفاء أحيانا لا يكونون مجرد ضحايا لصراع مسلح؛ وكما قال السيد أوشيما، هم غالبا أهداف مكشوفة للجماعات المسلحة. ولقد ذكر حالة كولومبيا، البلد الأمريكي اللاتيني المجاور لنا الذي يبين فيه قتل المدنيين واختطافهم بوضوح أن المدنيين لم يعودوا ضحايا بالصدفة، فهم بالأحرى الأهداف الرئيسية للأعمال الإرهابية.

وبالنسبة إلى كيفية التصدي لهذا الأمر، أود أن أثني على العمل الذي ذكره لنا السيد أوشيما بهدف إثارة الوعي حيال هذه المسألة - على سبيل المثال عقد حلقات عمل إقليمية. ونحن بالتأكيد مستعدون للمشاركة النشطة في حلقة العمل الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإلى جانب الأهمية الكبرى لذلك العمل، نعتقد مع ذلك أنه من الحيوي في نهاية المطاف فرض عقوبات في المحاكم المختصة على انتهاكات المعايير الإنسانية. وبعبارة أخرى، يجب ألا تذهب الجرائم الإنسانية بدون عقاب. وينبغي أن يتمثل الدرس الوحيد في أن الذين يرتكبون هذه الجرائم سيعاقبون وسيوضعون في السجون. وقد تمر سنوات ولكن عاجلا أو آجلا يجب تقديم الذين يرتكبون هذه الجرائم إلى المحاكم. ونعتقد أن ذلك هو أفضل درس يمكن تلقينه بغية منع انتهاكات القانون الإنساني في الصراعات المسلحة وتجنب تعريض المدنيين إلى أوخم العواقب المترتبة على هذه الصراعات. ولا بد من التشديد إذا على العقوبات وعلى إنهاء الإفلات من العقاب. ونحن نعتبر ذلك أمرا أساسيا دون المساس بالمبادرات الأخرى التي ذكرها لنا السيد أوشيما والتي نؤيدها بحماسة بالغة.

وأخيرا، فبالإضافة إلى الإعراب عن تأييدنا للسيد أوشيما، نود أيضا أن نذكر دعمنا للفكرة التي طرحتها النرويج ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإنشاء فريق دعم في مجال حماية المدنيين في الصراع المسلح. ونحن نتمنى للسيد أوشيما أفضل الحظوظ ونؤكد أن ما أشار إليه في تقريره نصف السنوي يتصف ببالغ الأهمية للمنظمة وللمجلس.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلادي أن يعبر عن تأييده للملاحظات التي تقدم بها الرئيس لدى الإعراب عن أفضل التمنيات للسفير مامادي تراوري. ونود أيضا القول كما كنا مسرورين

للعمل مع السفير تراوري. لقد استنرنا بأفكاره على الصعيدين المهني والشخصي على حد سواء، ونأمل أن نتمكن من مواصلة الاستفادة منها. ويحدوني الأمل أن تكون لديه في مساعيه المقبلة تجارب توازي التجارب التي عاشها في مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد كيترو أوشيما، على عرضه الممتاز للتقدم المحرز وللتحديات الباقية بعد ستة أشهر على إجراء مناقشة في المجلس بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ويعرب وفدي عن امتنانه الكبير للجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها المنظمة من أجل تشجيع أطراف الصراعات المسلحة على احترام التزاماتها ومسؤولياتها فيما يتصل بحماية المدنيين. وأثناء آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أشار الأمين العام، السيد كوفي عنان، على نحو سديد تماما إلى أن المدنيين يشكلون غالبية الإصابات في الصراعات المسلحة. وهم يتعرضون لعنف فظيع ولانتهاكات حقوق الإنسان ويحرمون من المساعدة التي يجب تقديمها في وقت الحرب. وتعزيز حماية المدنيين أمر أساسي للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وأثناء تلك الجلسة اقترحنا اتخاذ تدابير ملموسة واعتماد نهج أكثر انتظاما فيما يتصل بهذه المشكلة.

إن تحديات الأمس لا تزال تمثل تحديات اليوم ألا وهي جميع أنواع العنف ضد المرأة والطفل، وهما عادة أول الضحايا، والأزمات الإنسانية واستغلال الصراعات لأغراض إرهابية وتجارية - ولا أود الخوض في كل أبعاد المأساة التي يعانيها المدنيون. لقد أعطانا السيد كترو أوشيما صورة بالغة الدلالة على هذا كله وخاصة في أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا.

إن المجتمع الدولي لم يتقاعس عن الرد، بل على العكس من ذلك تماما. إن خارطة الطريق لحماية المدنيين، يدعمها قرارا مجلس الأمن ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، تعطي الدول الآن إطارا بالتدابير المحددة التي يجب تنفيذها لحماية المدنيين في أوقات الصراع. كذلك يجب أن نرحب باعتماد المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الأحكام ذات الصلة.

لذلك يعرب وفد الكاميرون عن رضائه المخلص عن الإحاطة الممتازة التي قدمها السيد أوشيما. ومن محاسنها أنها تضع المناقشة الحالية للمجلس في سياقها الحقيقي. وقد شرح الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتنفيذ المذكرة التي اعتمدها المجلس بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/6، المرفق)، التي تعتبر دونما شك أحد الصكوك الرئيسية لفهم المسائل المتصلة بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، حيث أنها توفر إطارا عريضا لفهم وتحليل هذه المسائل. وجهوده باهرة في عقد حلقات العمل الإقليمية المفتوحة لمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والكيانات الحكومية من أجل زيادة الوعي بتعقد وتشابك المشاكل الناجمة عن ضعف المدنيين في حالات الصراع المسلح ومن أجل إيجاد إرادة سياسية حقيقية. ونحن نؤمن بأن حلقات العمل الإقليمية هذه وسائل فعالة للتعرف على الصعوبات المحددة التي نواجهها ميدانيا في مجال حماية المدنيين والتعرف على كيفية إنشاء الصلات بين مختلف الأجهزة العاملة في الميدان في مجال حماية المدنيين والتنسيق بين أعمالها. وفي ذلك السياق، أشاطر ملاحظات السفير دوكلوس بشأن ضرورة إيجاد نهج أكثر رشدا من جانب كل طرف فيما يتصل بحماية المدنيين والحفاظ على السلام.

وحلقات العمل الإقليمية هذه ينبغي أن تشجع شتى أطراف الصراع على تحمل مسؤولياتهم. كذلك ينبغي أن

توضح لهم تبعات انتهاكاتهم لحقوق الإنسان وسائر معايير القانون الإنساني. لا يجوز السماح بالإفلات من العقاب بأي حال من الأحوال.

والتقدم المحرز يمتد أيضا إلى التدابير المناسبة المتخذة وعلى سبيل المثال عزل العناصر المسلحة عن المدنيين في مخيمات اللاجئين، وتسهيل وصول موظفي المساعدة الإنسانية في ظل ظروف آمنة للسكان المكروبين، والمساعدة على استعادة سيادة القانون، وإنشاء برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وقد أحرز تقدم هائل، لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. لذلك ينبغي أن تدعم جهود المجلس إرادة حقيقية من جانب المجتمع الدولي وتعاون متزايد بين جميع الجهات الفاعلة.

وقد أعلن الأمين العام في تقريره الثالث (S/2002/1300) أن إرادة تنسيق الشؤون الإنسانية ستكرس نفسها، إلى جانب سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة، للاستفاضة في استطلاع الأفكار التي تقوم عليها خارطة الطريق من أجل حماية المدنيين. ويود وفدي أن يعرف المرحلة التي وصلها هذا المشروع. وما هي السمات الرئيسية التي تم تحديدها؟ وكيف يمكن أن تساعد الدول في أعمالها لمساعدة السكان المدنيين؟

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإشادة بالسيد أوشيما على عمله بوصفه رئيسا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأنا مقتنع بأن مجلس الأمن سيستفيد إيجابيا من هذا التأمل للتقدم المحرز، الذي أسهم فيه السيد أوشيما بصورة قاطعة، ومن اقتراحاته في نهاية هذه الولاية.

السيد أويارزون (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد أوشيما، على إحاطته بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ويسر وفدي كثيرا أن يتناول المجلس بشكل منتظم هذه المسألة التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لأرواح الناس. كذلك يسرنا كثيرا العمل الممتاز الذي قام به السيد أوشيما.

وأود أن أركز على تلك العناصر من إحاطة السيد أوشيما التي اعتبرها هامة للغاية. أولا، فيما يتصل بثقافة الحماية، نجحنا، بفضل تقارير الأمين العام وحلقات العمل المعقودة في الشهور الأخيرة، في جعل ثقافة حماية المدنيين تترسخ بإطراد في مجتمعاتنا. بيد أن هذا التقدم لا يكفي. إذ لا يزال هناك العديد من حالات الانتهاكات الوحشية التي أشار إليها السيد أوشيما. لذلك ينبغي أن تضاعف جهودنا من أجل تحقيق أنماط حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وفي هذا السياق، إن خارطة الطريق وفريق حماية المدنيين، برئاسة السيد أوشيما أداتان قيمتان جدا تؤيدهما إسبانيا.

ولعل الوصول المحدود – أو التدابير المقيدة للوصول – في مناطق الصراع إحدى المسائل المهمة جدا التي سنتناولها في جلستنا المفتوحة اليوم. إن عدم الوصول يعني ترك الجماعات الضعيفة فريسة للانتهاكات التي تحدث، للأسف، في الصراعات. إن عدم الوصول يؤدي إلى حرمان آلاف الأشخاص من مساعدة المجتمع الدولي، ويؤدي إلى تعرض هؤلاء الأشخاص لأبشع فظائع الحرب دون أن يتمكن أحد من الشهادة على معاناتهم.

وتعليقي الثالث يتناول حالات الاغتصاب والفظائع المرتكبة ضد النساء والأطفال. وقد أصغى وفدي باهتمام وقلق بالغين لتصريحات السيد أوشيما حول الانتهاكات المأساوية المرتكبة ضد النساء والاستغلال الجنسي والإساءات التي يتعرض لها موظفو الإغاثة الإنسانية. وتقع علينا مسؤولية إيجاد الآلية اللازمة لضمان عدم الإفلات من العقاب عن هذه الجرائم الوحشية بأي حال من الأحوال.

وقد تناولت تقارير الأمين العام بإسهاب مسألتي نزع السلاح والفصل بين المدنيين والمحاربين.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدي ملاحظتين إضافيتين. أولا، لا غنى مطلقا عن نزع السلاح لمنع اندلاع عمليات عنف جديدة. ولا بد من رصده على النحو المناسب لكفالة إمكان إعادة الإدماج. ثانيا، في أغلب الظن أن من أهم التحديات التي نواجهها الفصل بين المدنيين والمقاتلين، لأننا نشهد في حالة عدم حدوثه أكبر عدد من حالات إيذاء الأطفال وتجنيدهم في الصراع المسلح.

وختاما، أود أن أعرب عن قلق وفدي إزاء مأساة المشردين الذين يضطرون إلى ترك منازلهم. ولم يستطع المجتمع الدولي حتى الآن رغم ما يُبذل من جهود لا تكل أن يفعل شيئا ذا بال للحيلولة دون ذلك. وبالنظر إلى الظروف الخاصة بهذه الحالات على وجه التحديد، تعد هذه الفئة من أكثر الفئات ضعفا وأعسرها على التزويد بالمساعدات الإنسانية. وأرى أننا نعمل في الاتجاه الصحيح، ولكننا لا نملك أن نتقاعس عن بذل قصارى وسعنا بصفة عاجلة للتخفيف من المعاناة التي يُنكب بها للأسف كثير من الناس. وستقاس مصداقية هذه المنظمة،كما أشار سفير شيلي، وهو محق في ذلك تماما، بمدى نجاحنا في حماية الأبرياء.

السيد أولسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأوجز القول، لأن معظم ملاحظاتنا قد غطاها الأعضاء الآخرون.

وأود أن أضم صوتي إلى الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام أوشيما على تقريره المفصل والدافع إلى التفكير الوئيد، وعلى ما يقوم به طيلة ولايته من عمل جاد في مجال حماية المدنيين في الصراع المسلح.

وترى الولايات المتحدة منذ أمد بعيد أن حماية المدنيين من الآثار المدمرة للصراع المسلح تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن في العمل الذي جرى عرضه اليوم نموذجا لروح الميثاق والآمال التي عقدها مؤسسو هذه المنظمة على حماية الضعفاء وأشد الفئات تعرضا من العنف أيا كان نوعه، سواء على أيدي الجنود أو الإرهابيين. ولدينا ثقة في أن المعلومات المقدمة لنا اليوم ستثبت فائدتها للمجلس في مداولاته المقبلة لدى نظره في حماية المدنيين في الصراع المسلح.

والمبادئ العامة المتمثلة في توفير سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات السكانية المستضعفة، والفصل بين المدنيين والعناصر المسلحة، وإعادة سيادة القانون، والعدالة، والمصالحة، كلها أساسية لحماية المدنيين ويؤيدها وفدي كل التأييد وكذا الآخرون الموجودون حول هذه الطاولة. وهي مسائل مهمة نرجو أن نواصل مناقشتها في المستقبل.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لفكرة المضي في وضع خارطة طريق لحماية المدنيين وتنفيذ كثير من الأهداف التي تدعو لها. وسنعمل بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في تلك العملية على إتمام إعداد خارطة الطريق المذكورة. ونؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لحماية المدنيين في الصراع المسلح ونتطلع إلى الإحاطة الإعلامية المقبلة بعد ستة أشهر، وإلى استكمال خارطة الطريق قبل هذا الموعد.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

وأود أن أعرب بإيجاز عن تأييدي للتقييمات التي أعرب عنها السيد أوشيما. ولن أكرر ما قاله هو وما قاله الزملاء. ونؤكد مجددا دعمنا للأعمال التي يقوم بها السيد أوشيما وزملاؤه لإعداد خطوات وأدوات ملموسة ولتنفيذ

القرارات القائمة بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح. ونحن على استعداد للنظر في الأفكار التي استمعنا إليها اليوم.

وفي الوقت ذاته، أود التشديد على أنه بغضّ النظر عن أي أداة جديدة قد نعدها و/أو عن كيفية تأكيدنا ضرورة الامتثال للقانون الإنساني الدولي، فلن يكون لشيء من هذا أي معنى ما لم نولِ اهتماما خاصا لكل صراع على حدة. فلا يجب أن نكتفي بإبداء الاهتمام الظاهري، بل أن ننظر بشكل محدد في ظروف بذاتها.

وقد سمعنا اليوم عن حالات يحتاج فيها السكان المدنيون إلى ألوان محددة من الحماية والاهتمام. ونرى أن الأمم المتحدة قد اكتسبت خبرة مفيدة في هذا المجال، بما في ذلك خبرتها المكتسبة في أنغولا وأفغانستان وإندونيسيا والبلقان. وأشار البعض اليوم أيضا إلى ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي في العراق احتراما كاملا. ونثق في أن تعيين ممثل خاص للأمين العام في العراق سوف يعزز هذا الاحترام.

وأتفق بطبيعة الحال مع من أشاروا إلى الحالة المأساوية للسكان المدنين في الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية لهم. ونعلم أن عددا من الأفكار قد تم طرحه بالفعل في هذا الشأن، وبعضه من قِبل الأمين العام.

النقطة الختامية التي أود إبداءها تتمثل في أن المدنيين لا يعانون بصفة خاصة في حالات الصراع المسلح وحده، بل ومن الإرهاب أيضا. وتقع هذه المسألة ضمن اختصاص مجلس الأمن. إذ يمثل الإرهاب هجوما على المدنيين بالتحديد. ورغم اتفاقنا جميعا على مسؤولية المتحاربين أنفسهم عن اتخاذ التدابير لتجنب إيذاء السكان المدنيين في الصراع المسلح، فإن الإرهابيين بالطبع لا يمكن مناشدتهم في هذا الصدد لأنهم يرون المدنيين هدفا رئيسيا لهم. وعليه، لا يسعنا سوى أن نحارب الإرهاب بلا هوادة. فليس هناك طريق آخر. ولابد بطبيعة الحال من أن نبذل قصارى وسعنا لحماية المدنيين الأبرياء في هذه الحرب.

وننوه بأن هذه المسألة قيد نظر الأمم المتحدة. ونشير إلى القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بمبادرة من المكسيك في العام الماضي بشأن حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أثناء مكافحة الإرهاب. وقد اقترحت روسيا من جانبها إعداد مدونة لحماية حقوق الإنسان، جرت مناقشتها في أحدث دورة للجنة حقوق الإنسان بمبادرة من وزير الخارجية. وتجلى المحور الأساسي لهذه المبادرة في بعض القرارات المتخذة في هذه الدورة.

وفي الختام، أؤكد مجددا استعدادنا للعمل بالتعاون مع زملائنا في الأمانة العامة للعمل على تحسين الأدوات القائمة لحماية السكان المدنيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للسيد أوشيما لإبداء بعض ملاحظات ختامية.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم البالغة الحرارة التي وجهوها لي ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أتوجه بالشكر لأعضاء المجلس على استمرار التزامهم بجدول الأعمال المتعلق بحماية المدنيين، الأمر الذي ذكر بوضوح شديد مرة أخرى اليوم. وأثق في أن أعضاء المجلس سيقدمون نفس هذا الدعم والتعاون لخلفي النرويجي جان إيغلاند.

وإذا سمحتم لي يا سيدي فإني أود أن أضم صوتي إلى أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير للسفير تراوري، لأني أيضا سعدت وشرفت كثيرا بالعمل معه، ولا سيما خلال رئاسة غينيا لمجلس الأمن، بل وفي أوقات أخرى أيضا،

وخاصة بشأن المشاكل المتعلقة بغرب أفريقيا. وأشكره كثيرا على دعمه وتعاونه.

ولعلي أذكر أيضا بضع كلمات في معرض الرد على بعض الأسئلة التي أثيرت والاقتراحات التي أبديت اليوم فيما يتعلق بتنفيذ المذكرة وبعض جوانب العمل الذي تم في تعزيز برنامج حماية المدنيين.

أولا، اقترح سفير المكسيك تقديم موعد تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح من حزيران/يونيه القادم إلى موعد مبكر. هذا الاقتراح يحظى بالترحيب، ونود أن ننظر في الإمكانية وأن نتقصى الوقت الملائم مع رئيس المجلس. وكما بينا مؤخرا، فإن مكتبي يقف على أهبة الاستعداد في أي وقت لتوفير الإحاطات الإعلامية الخاصة ببلدان معينة بشأن حالة المدنيين إلى المجلس، وكذلك الإحاطات الإعلامية الثنائية للوفود.

وذكر وفد باكستان إمكانية عقد حلقات عمل عالمية. ونرحب بهذا الاقتراح بالانتقال من حلقات عمل فردية متباعدة إلى برنامج أكثر انتظاما ومتعدد السنوات. وسنقيم هذا الاقتراح والموارد المطلوبة الخاصة بالمالية والموظفين بعد أن نستكمل الجولة الحالية من حلقات العمل.

السفير غرينستوك، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، طلب منا أن نشاطره تقرير حلقة العمل الأخيرة المنعقدة في أكرا. ويسعدنا جدا بالطبع أن نشاطر جميع أعضاء المجلس تقرير حلقة عمل غرب أفريقيا، وكذلك تقرير حلقة عمل أخرى عقدت مؤخرا في فيجي. وسننهي عما قريب إعداد تقارير حلقتي العمل هذه وسنكون سعداء أن نشاطرهما مع جميع أعضاء المجلس، وكذلك مع رئيس بعثة غرب أفريقيا، السفير غرينستوك.

بالإضافة إلى ذلك، استمعنا إلى اقتراحات هامة جدا تتعلق بالعمل الذي أنجزه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون الوثيق مع وكالات إنسانية أخرى، وكذلك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، بشأن حماية المدنيين. وقد طرحت بعض الأسئلة المحددة من جانب السفير غرينستوك وغيره من أعضاء المجلس.

بشأن موضوع وضع المسائل في صلب الأعمال، فإنني اقر بأهمية هذا الموضوع وأود أن ابرز حقيقة معالجة ذلك من خلال إنشاء برنامج تدريب مشترك بشأن حماية المدنيين بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبانخراط موظفين منها فيه. ونود أن نرحب بمشاركة أعضاء بعثات المجلس في هذا الحدث. ومن الواضح، أن أهم موضوع من مواضيع وضع المسائل المتصلة بحماية المدنيين في صلب الأعمال تتمثل في إنشاء أطر متضامنة بين الوكالات للحماية في الميدان. وقد ذكرت أنه من خلال أطر الحماية هذه - بما فيها إنشاء أفرقة عمل بشأن الحماية في بعض البلدان مثل بوروندي وأفغانستان، وفي الآونة الأخيرة، في العراق — فإن المذكرة تطبق تطبيقا عمليا للإبلاغ عن قضايا الحماية في تلك البلدان ومعالجتها.

أخيرا، كانت هناك بعض الاقتراحات لتحسين تنفيذ التوصيات التي قدمها من قبل الأمين العام في تقريريه الأولين. واقترح سفير غينيا إقامة فريق ما متعدد الاختصاصات لاستعراض حالة التنفيذ، وهذا الاقتراح مرحب به. والتفكير وراء إنشاء مجموعات دعم الدول الأعضاء بشأن حماية المدنيين، وكذلك مجموعة التنفيذ داخل اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، هذه منصب على تعزيز الأهداف بالذات. وتلك الآليات في طور الإنشاء، ونود أن نضمن أنها ستتمخض عن نتائج محددة وملموسة. وذلك ما نعتزم القيام به ونحن نخطط أن نقدم للمجلس خريطة طريق منقحة

ومحسنة ومذكـرة مسـتحدثة في الإحاطـة الإعلاميـة القادمـة للمجلس، في كانون الأول/ديسمبر.

ختاما، أود أن أشكر المجلس للدعـم الـذي أبديتمـوه والالتزام الذي أعربتم عنه على نحو إيجابي جدا حول طاولة المجلس بشأن هذه المسالة الهامة جدا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر كانزو أوشيما على توضيحاته وإجاباته على الأسئلة، وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى مجلس الأمن. ومرة أخرى، نتمنى له النجاح.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.